Adab Al-Rafidayn

https://radab.uomosul.edu.iq/

The Role of the University Journal in Addressing Industrial Conditions Iraq (1971–1982)

Jilan Nazim Qasim
Department of History / College of Arts /
University of Mosul / Mosul- Iraq

Nadia Masood Sharif
Department of History /College of Arts /
University oof Mosul /Mosul- Iraq

Article Information

Article History:
Received June 13th , 2025
Revised June 6th .2025
Accepted July 20th , 2025
Available Online Septm.1st,2026

Keywords:
Journal,
University,
Industry,
Oil,
Iraq

Correspondence:
Jilan Nazim Qasim
jylan.23arp4@student.uomosu.edu.iq

Abstract

This research explores the University Journal's focus on economic and industrial issues in Iraq between 1971 and 1982. During this period, oil constituted the backbone of the Iraqi economy, both in terms of revenue and as a source of energy and developmental investment. Following the decision to nationalize oil in 1972, the Iraqi state regained sovereignty

over its oil resources, which positively impacted the petroleum industry in areas such as production, refining, and exploration. This move also enabled Iraq to confront the influence of foreign companies that had previously dominated its oil wealth**.**

The journal's Interest was not limited to oil; It also covered other strategic industries. It highlighted the development of construction materials industries such as cement and bricks, as well as the automotive industry through the Alexandria Project, which was considered a step toward heavy industrialization. Additionally, the journal reported on sugar production from sugarcane and sugar beet in Mosul and Maysan, the expansion of the dairy industry through the establishment of new production plants, and the fertilizer industry, which was closely linked to sulfur production. The research also underscores the state's efforts to achieve economic independence and reduce reliance on imports**.**

DOI: 10.33899/radab.v56i106.64963, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مجلة الجامعة وألاوضاع الصناعية في العراق (1971_1982)

جيلان ناظم قاسم * نادية مسعود شريف **

المستخلص:

يتناول البحث اهتمام مجلة الجامعة بالقضايا الصناعية في العراق بين عامي (1971_1982) إذ شكل النفط العمود الفقري للإقتصاد العراقي سواء من حيث العائدات او كونه مصدرا للطاقة والاستثمارات التنموية، بعد قرار تأميمه عام 1972 استعادت الدولة العراقية سيادتها على مواردها النفطية وهو ما انعكس إيجابا على الصناعة النفطية من حيث الإنتاج والتكرير والاستكشاف ،كما اتاح للعراق مواجهة نفوذ الشركات الاجنبية التي كانت تهيمن على الثروة النفطية. ولم يقتصر الاهتمام على النفط فقط بل شمل صناعات استراتيجية أخرى فقد ركزت

*** قسم التاريخ / كلية الاداب / جامعة الموصل / الموصل ـ العراق**
**** قسم التاريخ / كلية الاداب / جامعة الموصل / الموصل ـ العراق**

المجلة على تطور صناعة المواد الإنشائية كالإسمنت والطابوق ، وصناعة السيارات بمشروع الإسكندرية الذي اعتُبر خطوة نحو التصنيع الثقيل ،وصناعة السكر من قصب وبنجر السكر في الموصل وميسان ، وشمل أيضا تطور صناعة الالبان بإنشاء معامل إنتاج جديدة ، فضلا عن صناعة الاسمدة المرتبطة بإنتاج الكبريت . وأبرز البحث جهود الدولة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتخفيف الاعتماد على الاستيراد.

الكلمات المفتاحية : مجلة ، الجامعة ، الصناعة ، النفط ، العراق.

المقدمة

صدر العدد الاول من مجلة الجامعة الصادرة عن جامعة الموصل في ألاول من اذار عام 1971، وكانت تهدف الى نشر الثقافة والفكر الجامعي الرصين داخل الجامعة وفي محافظة نينوى، أهتمت المجلة في تكوين قاعدة مرجعية للعديد من المعلومات في الاختصاصات كافة من بينها الجانب الاقتصادي لا سيما بعد أن شهد العراق تحولات اقتصادية كبيرة منها في قطاع الصناعة بين عامي 1971_1982 إذ اتخذت الحكومة العراقية سلسلة من الاجراءات التي هدفت الى تعزيز الاستقلال الاقتصادي وبناء قاعدة صناعية وطنية قوية. وكان لقطاع النفط ، لاسيما بعد تأميمه عام 1972 دورا مهما في تمويل هذه التحولات مما ساهم في تطوير مختلف القطاعات الصناعية. وأهتمت مجلة الجامعة طيلة فترة صدورها بين عامي (1971_1982) بتسليط الضوء على هذه التحولات من خلال مقالات تناولت الصناعات المهمة التي بدأت تنمو في العراق ،شمل ذلك صناعة النفط ومشتقاته ،وصناعة المواد الإنشائية ،والسيارات ، والسكر ، والالبان ، والاسمدة وبيان دورها في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي والتطور الصناعي.

أولاً: اهتمامات مجلة الجامعة بقضايا النفط العراقي وأثرها في تقدم الصناعات النفطية:

شغلت قضايا القطاع النفطي العراقي حيزاً من إهتمام مجلة الجامعة، حيث تناولت تاريخه وتطوره وصولا الى قضية تأميمه وأثر ذلك في تطور عمليات إنتاجه والصناعات المرتبطة به، باعتباره أحد أهم المجالات الحيوية التي اعتمدت عليها الحكومة العراقية في إنجاز التنمية الاقتصادية، وذلك لما يوفره النفط من مصادر الطاقة اللازمة للتنمية الاقتصادية من جهة، ورأس المال اللازم للاستثمار في مختلف مشروعات التنمية[1] الاقتصادية العراقية من جهة اخرى[2]، إذ أشارت المجلة في العديد من مقالاتها والبحوث العلمية التي نشرتها طيلة فترة صدورها بين عامي (1971 – 1982) ومن أبرز تلك القضايا التي تحدثت عن تاريخ النفط العراقي ومعرفة العراقيين به قديماً منذ آلاف السنين[3].

كان ظهور النفط في الحضارات العراقية القديمة على شكل ترشحات في اليابس او المسطحات المائية قبل معرفة طرق التنقيب والبحث داخل الأرض، وهكذا عرف العراقيون القدامى كالسومريون النفط في مجالات مختلفة مثل استخدام القار في طلاء القوارب، كما استخدمه البابليين في بناء الجنائن المعلقة لمنع تسرب المياه[4]، مروراً بمحاولات الدولة العثمانية في الاهتمام به، وبرزت اهميته مع بداية القرن العشرين بعد تنافس الدول الاستعمارية الكبرى عليه، ثم تشكيل الشركات النفطية الاحتكارية، وموقف الحكومة العراقية من هذه الشركات ومحاولتها في تأميم النفط للاستفادة منه في التنمية الاقتصادية[5]، هذا ما أكدت عليه المجلة في مقالة لها بعنوان: "نفطنا والشركات الاحتكارية"، جاء فيها: "عرف عن العراق بأنه من بين أقدم البلدان حول العالم الذي عرف فيها النفط منذ أقدم العصور، فلقد وردت في كتب المؤرخين عن النار الأزلية في أرض الرافدين، لاسيما في كركوك، كما استخدمت بعض مشتقات النفط كالقير في أعمال البناء في العهد البابلي والاشوري وفي فترات لاحقة استخدام النفط في الحروب... من خلال قيام الدولة العثمانية ...، في بناء معمل بسيط في منطقة خانقين بمحافظة ديالى... وبعد تزايد اهمية النفط عالمياً في مختلف الصناعات... اخذت الدول الكبرى تتنافس من اجل ضمان الحصول على مورد غني من هذه المادة..."[6].

وبينت المجلة أنه من الطبيعي ان تتوجه انظار الدول نحو العراق، لاسيما بين بريطانيا وألمانيا مع مطلع القرن العشرين، وكانت نتيجة تلك المنافسة تصفية الخلافات ولو ظاهرياً والاتفاق على اقتسام النفط فأسست (شركة النفط التركية Turkish Oil Company)[7]،

---

(1) تُعد المشروعات التنموية برامج تخطيطية تنفذها الدولة لتطوير الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة من خلال استثمار الموارد. وفي العراق، بدأت أولى الخطط التنموية مع تأسيس مجلس الإعمار عام 1950، بعد ازدياد واردات النفط، حيث وضعت خطة خمسية (1951_1955) لتمويل مشاريع الإعمار والبنى التحتية، ما شكل انطلاقة فعلية للتنمية الاقتصادية في البلاد. للمزيد من التفاصيل ينظر: إيمان مصطفى خلف المحمدي، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق 1964_1975، اطروحة دكتوراه، كلية التربية_ ابن رشد ، جامعة بغداد، 2012، ص33.

(2) محمد أزهر السماك، "دور النفط في تطوير الاقتصاد وتغيير المجتمع العربي"، مجلة الجامعة، العدد (8)، السنة الحادية عشرة، أيار 1981، ص4-5.

(3) المصدر نفسه، ص5؛ باسلة ابراهيم ، احمد نظام الدين، تكنولوجيا النفط، منشورات جامعة دمشق، (دمشق، د.ت)، ص9-10.

(4) زياد فاضل عبدالله السامرائي، التباين المكاني لصناعتي استخراج النفط وتكريره في شركتي نفط الشمال والمصافي، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة تكريت، 2020، ص19.

(5) محمد ازهر السماك، ابراهيم جنداري، "اقتصاديات النفط والسياسة النفطية"، مجلة الجامعة، العدد (8)، السنة العاشرة، ايار 1980، ص111.

(6) عباس حسين الدباغ ، "نفطنا والشركات الاحتكارية"، مجلة الجامعة، العدد (17)، السنة الثانية، 1 حزيران 1972، ص5.

(7) شركة النفط التركية: تأسست في 23 تشرين الأول 1912، وهي شركة نفطية احتكارية ، انبثقت من تغيير اسم شركة الامتيازات الافريقية والشرقية (African and Eastern Franchise Company) التي أسسها كل من بريطانيا والمانيا عام 1911، بعد الاتفاق مع الدولة العثمانية، بهدف استغلال النفط العراقي، ولمواجهة خطر المنافسة الأمريكية على النفط في العراق، اصبحت هذه

في عام 1912[1]، إذ منحت الشركة لاستثمار نفط ولايتي الموصل وبغداد[2]، وكانت هذه الشركة تمثل المصالح الإنكليزية – الألمانية بالدرجة الأولى وحصلت على وعد من السلطان العثماني عبدالحميد الثاني (1876 – 1909) بالحصول على امتياز استغلال النفط العراقي، ولكن المنافسة استمرت، حتى قيام الحرب العالمية الأولى (1914 1918) والتي انتهت بهزيمة الألمان والدولة العثمانية وخضوع العراق للسيطرة البريطانية وظنت الحكومة البريطانية انهم اصبحوا سادة الموقف، ولكن سيطرة الفرنسيين على سوريا وسعيهم لمد السيطرة على ولاية الموصل، أجبر بريطانيا على ادخال الفرنسيين معهم كشركاء في استغلال النفط العراقي، فحصل الفرنسيون على حصة الالمان في شركة النفط التركية، إلا ان ظروف الحرب دفعت العديد من الدول الاستعمارية على المنافسة للحصول على حصة في النفط العراقي ومنهم الولايات المتحدة الأمريكية التي اخذت تطالب بحصتها من غنائم الحرب، رافعة شعار ضرورة تطبيق سياسة الباب المفتوح[3]، ليفسح المجال أمام رؤوس أموالها للدخول إلى مختلف المستعمرات حول العالم... [4].

عقدت اول اتفاقية بين العراق وشركة النفط التركية عام 1925 ومنحت بموجبها الشركة حق البحث والتنقيب واستخراج وتصدير النفط العراقي في منطقتي الموصل وبغداد لمدة (75 عاماً)[5].

انجز حفر أول بئر في حقل بابا كركر في محافظة كركوك عام 1927[6]، وبطاقة انتاجية تقدر(92 ألف برميل يومياً)[7]، واستبدل اسم شركة النفط التركية في 8 حزيران 1928 بأسم شركة (نفط العراق IPC)[8]، وجرت مفاوضات بين الشركات النفطية العالمية وشركة نفط العراق، مكنت الاخيرة من التوصل إلى اتفاقية الامتياز النفطية في 19 ايار عام 1931، بموجبها تم الاتفاق على ان تشغل مساحة الشركة الاراضي الواقعة شمال بغداد ومناطق شرق دجلة بما يعادل (32,000 ميل)[9]، بدأ تصدير النفط العراقي فيها منذ عام 1934، وعلى الرغم من كون عمليات الانتاج والتصدير ضئيلة الحجم[10]، لكنها ساهمت في رفع عوائد الأموال في ميزانية الدولة العراقية آنذاك[11]، وبعد قيام الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، ضعف مركز الشركات الاحتكارية في العراق، لاسيما بعد تبدل ميزان القوى على النطاق العالمي، وارتفاع المد الثوري في منطقة الشرق الاوسط، وإقدام بعض الدول على تحرير ثرواتها، لاسيما بعد اقدام ايران على تأميم شركة النفط الإنكليزية – الفارسية عام 1951...، لذلك كله لجأت هذه الشركات عام 1952، الى تعديل اتفاقية الامتياز وادخلت أسس جديدة اهمها ما يعرف بمبدأ مناصفة الأرباح[12]، إذ اتفق على ان تدفع الشركات الاحتكارية للعراق نصف الأرباح التي يحصل عليها من استغلال النفط... لكن النفط العراقي بقي مرتبطاً بالشركات الاحتكارية وسياساتها التي عمدت إلى ارتهان القرار العراقي بنفطه من خلال تحديد الانتاج، وخفض الأسعار، وعدم التوسع باستثمار باقي أراضي النفط العراقي[13].

الشركة منذ عام 1914، مسؤولة عن استغلال النفط العراقي. للمزيد من التفاصيل ينظر: نوري السامرائي، "محاولات تغلغل الرأسمال الأمريكي في الامبراطورية العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى"، مجلة المؤرخ العربي، العدد (30)، بغداد، 1986، ص72-75.

(1) الدار العربية للوثائق، ملفات العالم العربي، العراق: شركة نفط العراق، العدد (1802/1)، رقم الوثيقة (1339)، بيروت، اب 1979، ص1-2؛ الدباغ، المصدر السابق، ص5.

(2) الدباغ، المصدر السابق، ص5؛ عيدان شبيب سليم الصباحي، "الصراع البريطاني – الأمريكي على نفط العراق في العهد الملكي"، مجلة كلية التربية، المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر، جامعة واسط، نيسان 2019، ص869.

(3) سياسة الباب المفتوح: مصطلح أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية عام 1899، يقوم بتعهد الدول الكبرى فيما بينها بعدم انفراد أية دولة بالحصول علي امتيازات تجارية أو صناعية على حساب الدولة الأخرى. هدفت منها الحصول على دور اقتصادي مهم بين الدول الكبرى، لاسيما بريطانيا وفرنسا وروسيا والمانيا واليابان. ينظر: اسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – انكليزي)، المجلس الوطني للثقافة والفنون، (الكويت، 2005)، ص244-245.

(4) الدباغ، المصدر السابق، ص5-6.

(5) عبدالرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، جامعة الدول العربية، (القاهرة، 1955)، ص142-147.

(6) حقل بابا كركر: أضخم حقل عملاق على مستوى العالم، وهو ما جعله يصنف عالمياً ضمن الحقول النفطية فوق العملاقة، وان عملية اكتشاف النفط فيه غيرت وجه تاريخ النفط ليس في العراق فحسب وانما في العالم أجمع، يبلغ طوله (105 كم2) وعرضه يتراوح ما بين (2-4 كم2). للمزيد من التفاصيل ينظر: الدار العربية للوثائق ملفات، العالم العربي، العراق– النفط حقول النفط الشمالية، رقم الوثيقة (1358)، العدد (1804)، بيروت، 22 اب 1979، ص7؛ جعفر عبدالغني، "النفط وأثره في الحركة الوطنية وتطور الاقتصاد العراق: ضرورة التركيز على فروع الصناعة والزراعة"، مجلة النفط والتنمية، العدد (11)، بغداد، 1976، ص49-50.

(7) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزرات العراقية، ج1، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1988)، ص209؛ عبدالستار شنين الجنابي، رغد حميد محمد، "السياسة النفطية في العراق 1968 – 1979"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، مج (16)، العدد (31)، جامعة الكوفة، 2022، ص210.

(8) حكمت سامي سليمان، نفط العراق: دارسة سياسية واقتصادية، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، (دمشق، 1958)، ص110-111؛ الدباغ، المصدر السابق، ص6.

(9) الدباغ، المصدر السابق، ص6-7؛ سليمان، المصدر السابق، ص112.

(10) ابراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، 1967)، ص81.

(11) يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الساقي، (د.م، 2012)، ص13.

(12) اتفاقية مناصفة الأرباح 1952: تم توقيع هذه الاتفاقية بين وزارة الاقتصاد العراقية وممثلي شركة نفط العراق وشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل، وبين الشركات النفطية الاجنبية ، تمخضت عنها عدة قرارات، ابرزها حصول العراق على نصف الربح المتحقق من عمليات استخراج النفط مع تحديد حصة الدولة من العوائد المالية بما لا يقل عن ربع انتاج شركة نفط العراق، وعن ثلث انتاج شركة نفط البصرة سنوياً، كما تعهدت شركة نفط العراق بتدريب الطلاب العراقيين في المعاهد البريطانية، فضلا عن تعدها بتعيين مدراء عراقيين في مجلس ادارة الشركات النفطية الاجنبية. ينظر: غسان غازي يوسف الجشعمي، "امتيازات شركات النفط في العراق 1925 – 1952 دراسة تاريخية"، مجلة الباحث، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثاني، 10 ايار 2022، ص211-215؛ الجنابي، محمد، المصدر السابق، ص211.

(13) الدباغ، المصدر السابق، ص6-15.

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958، وجهت الحكومة العراقية عام1961 ضربة للشركات الاحتكارية، بإصدارها القانون رقم 80 لسنة 1961[1]، هبطت مباشرة استثمارات الشركات الاحتكارية إلى اقل من (5 ملايين دينار) واستمر الانخفاض طيلة السنوات التي تلت ذلك إلى ان وصل المبلغ إلى (656 ألف دينار) عام 1968، ثم إلى نصف مليون دينار عام 1969[2]، وأوضحت المجلة في المقال ذاته أن الحكومة العراقية أصدرت القانون المرقم (24) لسنة 1970، لتعديل قانون رقم 80 لسنة 1961، والذي بموجبه عدلت تعديل مناطق الاستثمار لشركات النفط الاجنبية ، وبهذا القانون فرضت الحكومة العراقية كامل سيطرتها على شركات النفط الاجنبية[3]، واستمرت الشركات الاجنبية بالضغط على سياسة الحكومة العراقية النفطية عن طريق تخفيض الانتاج من الحقول الشمالية بحجج واهية، مما دعا الحكومة العراقية إلى توجيه إنذار إلى الشركات الاحتكارية في 17 ايار 1972 دعاها إلى الاستجابة لمطالب العراق المشروعة والعودة إلى المفاوضات وتقديم عروض جدية لتصفية الخلافات وايقاف سياستها في تخفيض الانتاج من الحقول الشمالية التي تلحق افدح الضرر بموارد العراق المالية مما ينعكس على عملية التنمية الاقتصادية[4]، فرضت الحكومة العراقية سياسة التقشف في الانفاق الحكومي في المجالات كافة، وايقاف الاستيراد ورفع مستوى الانتاج المحلي، لاسيما القطاع الزراعي، لمواجهة تقليص الاعتماد على العوائد النفطية كمصدر تمويلي، وشكلت تلك الإجراءات الاقتصادية بحد ذاتها دعماً واسناداً مادياً ومعنوياً للحكومة العراقية واستمرار نهجها وقدرتها على الاستمرار في الوقوف بوجه الشركات الاحتكارية، والسعي وراء انجاز تأميم النفط[5].

وبعد تأميم النفط في العراق في الأول من حزيران عام 1972 اوردت المجلة في مقالة لها بعنوان: "الرئيس أحمد حسن البكر[6]، يعلن باسم الشعب تأميم شركة نفط العراق"، بيان الاعلان الذي وجهه البكر والخاص بقضية تأميم النفط العراقي ، جاء فيه: "يا جماهير شعبنا العظيم، يا جماهير أمتنا العربية، أيها المواطنون في كل مكان، ان نضال الأمم والشعوب التي عانت الذل والقهر والاستغلال الاستعماري وما تزال هو نضال مستمر لا ينتهي إلا بالقضاء على الركائز الاساسية والمصالح الحيوية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري...، لقد كان للاستعمار البريطاني دور رئيسي ومتميز منذ الحرب العالمية الاولى في تدبير الدسائس وعقد المعاهدات والاتفاقات وتقسيم الوطن العربي، وفرض أقسى الشروط واكثرها جوراً لانتهاك الحق العربي والتصدي لإمكانات التحرر والبناء المستقل...، ثم تلاه وشاركه وطور في اساليبه الاستعمار الجديد المتمثل بالإمبريالية الأمريكية التي وقفت وما تزال موقفاً عدائياً سافراً من قضية المصير العربي..."[7].

وأوردت مجلة الجامعة ايضا، كلمة رئيس المجلة ورئيس جامعة الموصل محمد المشاط[8] ثمن خلالها جهود الحكومة العراقية في التخلص من الشركات النفطية الاحتكارية وتحذيره من مخاطر هذه الشركات وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد العراقي، جاء نصها: "لا شك ان إقدام الحكومة العراقية على خطوتها في تحذير الشركات واتخاذ الإجراءات الحازمة لمواجهة كل الاحتمالات مدعاة إلى ان يهب المواطنون للوقوف ورائها...، وليضحوا بالغالي والرخيص لكي نتمكن سوية من انتزاع حقوقنا المشروعة التي آن الأوان لأن نسترجعها من الشركات التي نهبت عبر سنوات طويلة قوت الشعب...، ولقد آن الأوان ان ندافع عن سيادتنا الوطنية وكرامتنا التي تحاول القوى الاستعمارية إهدارها، ونحن في جامعة الموصل طلبة واساتذة وموظفين ومستخدمين جنوداً أمناء في معركتنا لانتزاع حقنا وأملنا وطيد بأن الطليعة الجامعية ستكون بين صفوف المناضلين وفي مقدمة المضحين...، ان المقترحات التي قدمتها الحكومة إلى الشركات تظهر معقولية حقوقنا المهدورة في التأميم...، وسيكون اصرارنا وتمسكنا بحقنا المشروع طريقاً للنصر المحتوم"[9].

---

(1) القانون رقم 80 لسنة 1961: تمكنت الحكومة العراقية بموجب هذا القانون من احكام سيطرتها على اراضيه وسحبها من الشركات الاحتكارية ، واعتبر هذا القانون الخطوة الاولى لتحقيق الهدف الاستراتيجي للسياسة النفطية وهو تحرير الثروة الوطنية من السيطرة والاستغلال الأجنبي واستخدامها لصالح الشعب. ينظر: عبداللطيف الشواف ، حول قضية النفط في العراق ، منشورات دار المكتبة العصرية، (بيروت، د.ت)، ص41-49؛ حسن، المصدر السابق، ص66.

(2) الدباغ، المصدر السابق، ص6-15.

(3) ينظر نص القانون في: جريدة الوقائع العراقية، العدد (1842)، 15 شباط 1970.

(4) الدار العربية للوثائق، ملفات العالم العربي، العراق: التأميمات – الانتاج - الصادرات، العدد(1802/1)، رقم الوثيقة (1339)، بيروت، اب 1979، ص3-4؛ الجنابي، محمد، المصدر السابق، ص216؛ الدباغ، المصدر السابق، ص16.

(5) الدباغ، المصدر السابق، ص16؛ صفاء كاظم عباس، تأميم النفط العراقي 1972 – 1975 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط، 2017، ص75-77؛ علاوي، المصدر السابق، ص151.

(6) أحمد حسن البكر (1914 – 1982): سياسي وعسكري عراقي، ولد في تكريت، تخرج من دار المعلمين في بغداد 1932، التحق بالكلية العسكرية عام 1938، ساهم في ثورة 14 تموز 1958، اعتقل بعد تورطه بمحاولة انقلاب فاشلة ضد الزعيم عبدالكريم قاسم واحيل للتقاعد، انتمى إلى حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1960، اعتقل في ايلول بتهمة التخطيط لانقلاب 18 تشرين الثاني 1963 ضد الرئيس عبدالسلام عارف، وبعد انقلاب تموز 1968، اصبح رئيساً للجمهورية حتى عام 1979. للمزيد من التفاصيل ينظر: حيدر سمير سالم، الاوضاع السياسية لكرد العراق في عهد الرئيس أحمد حسن البكر (1968- 1979)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2019، ص27.

(7) هيئة تحرير مجلة الجامعة، "الرئيس أحمد حسن البكر يعلن باسم الشعب تأميم شركة نفط العراق"، مجلة الجامعة، العدد (18)، السنة الثانية، 15 حزيران 1972، ص5-6.

(1) محمد صادق المشاط: اكاديمي عراقي، مواليد مدينة الكاظمية ببغداد عام 1930، أكمل دراسته الاولية فيها، حصل على الماجستير من جامعة كاليفورنيا عام 1953، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة ماريلاند في الولايات المتحدة الامريكية عام 1961، رجع الى العراق وشغل منصب رئيس جامعة الموصل في الفترة(1970_1977)، واصبح وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي للفترة (1977_1978). للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد المشاط، كنت سفيرا للعراق في واشنطن: حكايتي مع صدام في غزو الكويت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (الاردن، 2008)، ص13_17.

(9) الدباغ، المصدر السابق، ص24.

كان لإصدار قانون تأميم النفط أثراً في إحداث تقدما واضح في الصناعة النفطية في العراق حتى عُد عقد السبعينات من القرن العشرين العصر الذهبي لتلك الصناعة في مجالات التطوير والحفر والنقل والانتاج، فضلاً عن الاستكشافات والتكرير[1]، كما ادى الى ارتفاع حجم الانتاج النفطي فبعد ان كان انتاجه (1,5 مليون برميل) يومياً عام 1972 اصبح (2,4 مليون برميل) يومياً في عام 1976، وارتفع الى (3,5 مليون برميل) يومياً مع بداية عام 1980[2].

يتضح ان أهمية النتائج الكبيرة التي أفرزها إصدار قانون تأميم النفط انعكس على المستوى السياسي والاقتصادي في العراق، لأنه كان بداية لنهاية سيطرة الشركات الاحتكارية الأجنبية[3]، وتغيير مسار السياسة العراقية في الصناعة النفطية، ونتيجة لزيادة موارد النفط عُدلت خطة التنمية القومية لعامي 1970 – 1974، لتوافر موارد مالية جديدة من اجل استثمارها في عملية التنمية، لذلك زادت تخصيصات القطاع الحكومي المركزي الى (952,5 مليون دينار) عام 1972، بعد ان كانت نسبتها (536,901 مليون دينار) عام 1970[4]، ورغبة من تحقيق الاستقلال والتطوير الاقتصادي في العراق عن طريق دعم شركة النفط وجعلها المسؤولة في عمليات الحفر والتطوير وانتاج النفط الخام وتصديره واستثمار الحقول النفطية والصناعات المرتبطة به، لاسيما الغاز الطبيعي[5]، وقد جاءت هذه الاهمية بعد افتتاح الخط الاستراتيجي[6]، الذي كان تتويجاً في تحقيق التنمية الاقتصادية النفطية والذي سهل في عملية نقل النفط العراقي من منطقة حديثة في محافظة الانبار إلى مدينة الفاو في محافظة البصرة وبالعكس[7]، وهذا ما أشارت اليه مجلة الجامعة في مقالة نشرتها بلسان رئيس المجلة محمد المشاط بعنوان: "الاستقلال الاقتصادي وتأميم النفط"، نصت على: "وإذا كان قرار التأميم تتويجاً لسياسة الحكومة في تحرير ثرواتنا النفطية من السيطرة الاجنبية فان افتتاح الخط الاستراتيجي لنقل النفط من حديثة إلى الفاو وبالعكس يعد بحق فاتحة عهد جديد يقوم على تحرير سياستنا النفطية من كافة الضغوط الخارجية والسيطرة على تسويقه وتصنيعه وفقاً لمصلحة البلاد العليا في التنمية والتقدم..."[8].

ومن أجل تطوير القطاع النفطي ومختلف الصناعات الملحقة به، لاسيما الغاز الطبيعي والصناعات البتروكيماويات، كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والاصباغ والمواد البلاستيكية وغيرها في ضوء التطورات التي احدثها قرار تأميم النفط[9]، غطت المجلة اعمال الندوة العلمية الموسومة: "الكيمياء والصناعة"، والتي أقامتها جامعة الموصل بتاريخ 11 ايار 1976، في المركز الثقافي والاجتماعي لجامعة الموصل، بهدف بيان اهمية قرار تأميم النفط بعد مرور اربع اعوام على صدوره في واقع الصناعة النفطية العراقية، وتوثيق العلاقة ما بين الاقسام العلمية في الجامعة وما بين مختلف المؤسسات الصناعية في العراق، لاسيما الخاصة بتطوير الصناعات النفطية والغاز الطبيعي في صناعة البتروكيمياويات والأسمدة، وصناعات كيمياوية اخرى كالسكر والسمنت وغيرها، فضلاً عن وضع الكفاءات المتوفرة في هذه الاقسام لخدمة وتطوير الصناعات العراقية في شتى المجالات، وتوجيه البحوث والدراسات العليا في اقسام الكيمياء لغرض معالجة المشاكل القائمة في الصناعة، وتطوير مناهج الكيمياء التي تدرس في الجامعات والمؤسسات التعليمية الاخرى، لتهيئة وإعداد الكوادر الكيمياوية الهندسية في البلاد وغيرها من الاهداف التي أشادت بعقدها مجلة الجامعة تحت شعار: نحو تعاون اوثق بين اقسام الكيمياء والصناعة لخدمة خطة التنمية القومية، وحضر حفل الافتتاح الذي جرى في المركز الثقافي الاجتماعي لجامعة الموصل، وكيل رئيس الجامعة هاشم الملاح[10]، وعدد من عمداء الكليات ومساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية، وشارك فيه ممثلون عن اقسام الكيمياء والهندسة الكيمياوية والكليات العلمية في العراق والهيئات واللجان المسؤولة عن التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي وممثلون المنشآت الصناعية[11].

---

(1) الدار العربية للوثائق، ملفات العالم العربي، العراق– النفط -2- التنقيب، العدد ع-2/ 1804، رقم الوثيقة (1358)، بيروت، 22 اب 1979، ص1-2؛ سيف الدين محمد الحديثي، النفط في العراق بين حقائق التاريخ ومتغيرات السياسة والاقتصاد"، مجلة الدنانير، العدد (3)، الجامعة العراقية ، 2013، ص82.

(2) السامرائي، التباين المكاني لصناعتي استخراج النفط وتكريره ، ص21.

(3) فارس محمود فرج الجبوري، "تأميم النفط في العراق عام 1972 وموقف دول الخليج العربي"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد (2)، السنة الاولى، جامعة تكريت، 1982، ص562؛ عبدالرحمن منيف، التأميم في سنته الرابعة ،مجلة النفط والتنمية، العدد (9)، بغداد، حزيران 1976، ص5.

(4) د.ك.و، وزارة التخطيط ، تسلسل الملف 91/520201، و 22، قرارات مجلس التخطيط لسنة 1972، المنهاج الاستثماري المعدل لسنة 1972_ 1973،جلسة مجلس التخطيط الخامسة المنعقدة بتاريخ 12 حزيران 1972، القرار رقم(1)، ص330 .

(5) الدباغ، المصدر السابق، ص3؛ قاسم أحمد العباس، حميد مجيد البياتي، "تأميم النفط العراقي وابعاده الاقتصادية"، مجلة النفط والتنمية، العدد (11)، بغداد، 1976، ص33-37.

(6) **الخط الاستراتيجي:** يعد أهم وأضخم خط انابيب عراقي لنقل النفط، أنشئ عام 1975 إذ يربط ذلك الخط بين شبكتي الانابيب الشمالية والجنوبية ، ويبلغ طول هذا الخط حوالي 810 كيلو متر، وبسعة 1,4 مليون برميل يوميا، يسمح بتصدير نفط كركوك (الشمال) عبر الخليج العربي ،وكذلك تصدير نفط الرميلة (الجنوب) عبر تركيا ، وقد تعرض الخط للتخريب خلال حرب الخليج عام 1991 خاصة في محطة ضخ k-3 في منطقة حديثة ، واصبحت بعض المحطات مدمرة ينظر: عبدالرزاق خلف محمد الطائي، الصناعة النفطية العراقية: الواقع والطموح، مجلة مركز الدراسات الاقليمية، مج (8)، العدد (26)، الموصل، د.ت، ص331-332.

(7) الجبوري، المصدر السابق، ص583.

(8) محمد المشاط، "الاستقلال الاقتصادي وتأميم النفط"، مجلة الجامعة، العدد (4)، السنة السادسة، الأول كانون الثاني 1976، ص3-4.

(9) فاطمة أيوب يعقوب يوسف الخالدي، مراحل الصناعة النفطية في العراق دراسة جغرافية، مجلة نسق، مج (38)، العدد (5)، بغداد، 30 حزيران 2023، ص590.

(1) هاشم يحيى الملاح: مواليد مدينة الموصل عام 1940، اكمل دراسته الاولية فيها، نال شهادة البكالوريوس في كلية الحقوق من جامعة بغداد عام 1962، ثم نال شهادة الماجستير في القانون العام من كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام 1964، ثم حصل على الدكتوراه في تخصص التاريخ الاسلامي والقانون الدستوري المقارن من جامعة سانت اندروس البريطانية عام 1971، ثم عاد الى العراق عين تدريسيا في جامعة الموصل واصبح عضوا في هيئة تحرير مجلة الجامعة. للمزيد ينظر: هاشم يحيى الملاح، مذكرات الدكتور هاشم الملاح في الثمانين اروي قصة حياتي، مطبعة كوردمان، (دهوك،2022)، ص848_ 854.

(11) هيئة تحرير مجلة الجامعة، "الكيمياء والصناعة"، العددان (8-9)، السنة السادسة، أيار وحزيران 1976، ص92.

وذكرت مجلة الجامعة مع ختام الندوة التي استمرت ثلاثة أيام مناقشة الموضوعات والأبحاث المدرجة في جدول اعمالها والقاضية بإقامة التعاون مع الصناعة بالكفاءات المتوفرة في اقسام الكيمياء من اجل خدمة الصناعة الوطنية، وسبل تطوير المناهج الكيمياوية لهيئة الكوادر الأكثر ملاءمة فضلاً عن المساهمة في العمل الصناعي بشكل عام والقطاع النفطي بشكل خاص[1].

وأكدت مجلة الجامعة على أهمية تطوير الصناعات النفطية بعد تأميم النفط، وارتفاع صادرات العراق من النفط الخام من (1,800,000 مليون برميل يومياً) عام 1973، إلى (3,300.000 مليون برميل يومياً) عام 1981[2]، لاسيما فيما يخص زيادة انتاج مصافي تكرير النفط العراقي، مما شجع على تصدير بعض هذه المنتجات إلى الخارج وزيادة الدخل القومي العراقي والذي انعكس ايجابا على التنمية الاقتصادية في البلاد، فضلا عن إحداث نهضة اقتصادية في تنمية باقي القطاعات الأخرى[3]، وذلك من خلال مقالة نشرتها جاءت بعنوان: "الأهمية النسبية لصناعة تكرير البترول في العراق بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط"، جاء فيها ما نصه: "تعتبر صناعة تكرير النفط من الصناعات الرئيسية ذات أهمية من الدرجة الاولى في تصانيف الفعاليات الصناعية المختلفة في العالم، وهي تمتاز بانها احد فروع الصناعات الكيمياوية الثقيلة التي تخدم باقي قطاعات الانتاج والخدمات المختلفة اما في صورة قوى محركة توفر آلاف فرص العمل او استثمار مادة النفط الخام...، كما ان صناعة تكرير النفط تعد من الصناعات الحديثة وتعمل باستمرار على تلاحم التقدم التكنولوجي في استخدام أحدث وسائل الانتاج مما يتطلب معه استثمارات ضخمة، ولكي تعوض هذه الاستثمارات الكبيرة لابد وان يكون المصفى ذات طاقة انتاجية كبيرة"[4] ولأهمية صناعة التكرير انجزت الحكومة العراقية معملاً جديداً للتكرير وهو مصفى البصرة[5]، بكلفة (22,323,000) مليون دينار، وبطاقة انتاجية بلغت نحو (3,5 مليون طن) [6]، وبذلك زادت الطاقة الانتاجية للتكرير في العراق إلى نحو (10 ملايين طن)، عموماً فان الموارد النفطية يمكن ان توفر المادة الخام الرئيسة والطاقة اللازمة لقيام هذه الصناعات، غير ان طبيعة الصناعات البتروكيمياوية يمكن ان تقف حائلاً امام قيامها ونموها فيه، تتحدد طبيعة هذه الصناعات في ثلاثة اعتبارات رئيسة هي: ارتفاع معامل رأس المال المستثمر، والتأكيد على الخبرة الفنية العالية وخضوعها لحاجة الانتاج الكبير، فأن كان الاعتبار الاول والثاني يمكن توفيره في العراق، الا ان السوق الواسعة يمكن ان تعرقل أهداف هذه الصناعات، ومع ذلك فالسوق الواسعة ليست بالمعضلة الكبيرة طالما ان العراق يتمتع بعدة مزايا منها، الموقع الجغرافي الممتاز الذي يشرف ويجمع بين اسواق الشرقين الاوسط والأقصى، فهو نقطة ارتباط بينهما برياً وبحرياً مما يهيئ لنقل المنتجات إلى تلك الاسواق بأقل التكاليف الممكنة ويؤكد ذلك نمو صادرات العراق من المنتجات البتروكيماوية والأسمدة إلى اسواق تلك المناطق، لاسيما وان كافة الموارد النفطية الآن في العراق تستثمر استثماراً وطنياً مباشراً وهادفاً، ولما كان العراق جزء من البلاد العربية والعالم الثالث فعليه يمكن التخطيط للصناعات البتروكيمياوية وتطويرها [7].

في الوقت الذي أشارت فيه مجلة الجامعة على أهمية تطوير القطاع النفطي العراقي لتحقيق اقتصاديات الانتاج في مختلف الصناعات النفطية، وذلك من خلال مقالة نشرتها جاءت بعنوان: "اقتصاديات الانتاج في الصناعات النفطية"، ذكرت فيها "تتسم صناعة استخراج النفط بعدة خصائص لعل من اهمها انتشار الصناعة النفطية لمختلف انواع الصناعات التحويلية الناتجة من النفط الخام العراقي، إذ ان هناك تشابك بين الصناعات النفطية وفروع الصناعات التحويلية المختلفة التي تطورت في العراق خلال الفترة (1972 – 1980) إذ شملت المئات من المنتجات البتروكيماوية، كالأسمدة والمبيدات والاصباغ وغيرها، فضلاً عن صناعة البنزين، والنفط الأبيض، وزيوت التشحيم للسيارات، وزيت البواخر، والشمع والأسفلت لتعبيد الطرق، والغاز الطبيعي، والغاز المسال للاستعمالات المنزلية، فضلاً عن وقود الطائرات والديزل وزيت التدفئة المنزلي والتي اسهمت في احداث تنمية اقتصادية كبيرة في صناعات تكرير مصافي النفط العراقي"[8].

ثانياً: مجلة الجامعة والصناعات الكبريتية والأسمدة في العراق:

أولت مجلة الجامعة اهتماما بمعدن الكبريت وتواجده في محافظة نينوى وطرق استخراجه وأهم استعمالاته والصناعات الناتجة عنه، لما له من دور كبير في دعم الاقتصاد العراقي، من خلال مقالة علمية نشرتها جاءت بعنوان: "الكبريت": "في مطلع عام 1972 ومع بداية

(1) المصدر نفسه، ص93.
(2) محمد أزهر السماك، "النفط والاقتصاد العراقي"، مجلة الجامعة، العدد (10)، السنة الحادية عشرة، تموز 1981، ص5-6.
(3) فراقد داود سلمان الشلال، نشأة صناعة تكرير النفط في العراق وتطورها حتى عام 1990، مجلة دراسات تاريخية، العدد (39)، جامعة البصرة، حزيران 2019، ص484-485.
(4) محمد أزهر السماك، "الأهمية النسبية لصناعة تكرير البترول في العراق بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط"، مجلة الجامعة، العدد (7)، السنة السادسة، نيسان 1976، ص43.
(5) مصفى البصرة : وهو أحد مصافي تكرير النفط التابعة لشركة مصافي الجنوب التابعة لوزارة النفط العراقية ومقرها البصرة – الشعيبة، والتي بدأ الانتاج فيها في 4 ايار 1974، شملت أنشطة المصفى عمليات تكرير النفط الخام لإنتاج المشتقات النفطية، لاسيما البنزين والنفط الابيض وزيت الغاز وزيت الوقود، والدهون وغيرها. ينظر: سعد السماك، "انشاء مصفى البصرة"، جريدة الصباح، بغداد، العدد الصادر في 26 ايلول 2020، تاريخ الزيارة، 15 كانون الاول 2024، على الرابط الالكتروني: https://alsabaah.iq/31545-.html؛ وزارة النفط، شركة مصافي الجنوب، تاريخ الزيارة، 15 كانون الاول2024، على الرابط الالكتروني: https://www.src.gov.iq/#gsc.tab=0
(4) د.ك.و ، وزارة التخطيط ،تسلسل الملف 98/52:201 ،قرارات مجلس التخطيط ،محضر جلسة مجلس التخطيط السابعة والعشرون المنعقدة بتاريخ 24 تشرين الثاني 1973، القرار رقم و30 ، ص61
(1) السماك، الاهمية النسبية لصناعة تكرير، ص43_44.
(2) محمد ازهر السماك،"اقتصاديات الانتاج في الصناعات النفطية "، مجلة الجامعة ،العدد (9)،السنة العاشرة ، حزيران 1980، ص4.

تدفق الكبريت من أول بئر في حقل المشراق[1] يكون العراق قد قطع مرحلة جديدة من مراحل استثماره المباشر لثرواته المعدنية وتقدمه الفني ويدخل بذلك في نطاق الدول المنتجة للكبريت ويكون اقتصاده الوطني قد تحرر نسبياً من الاعتماد على عائدات النفط، والكبريت احد العناصر الكيمياوية واسعة الانتشار في الطبيعة اذ ان معدل وجوده في القشرة الارضية والغلاف المائي والهوائي يبلغ (0.06%)، كما انه يوجد ضمن المركبات المكونة لأجسام الاحياء النباتية والحيوانية... واصبح احد اهم المواد المهمة في الاسواق العالمية بعد ظهور الصناعات الكيميائية الحديثة..."[2].

وفي مقال اخر سلطت مجلة الجامعة الضوء على أبرز الصناعات المرتبطة بالكبريت في العراق ألا وهي (صناعة الأسمدة) في مشروع المنتج للأسمدة في منطقة أبو الفلوس[3]، وذلك في مقالة نشرتها بعنوان: "أضواء على صناعة الأسمدة في العراق"، جاء فيها: "يقع موضع المشروع المنتج للأسمدة في منطقة أبي الفلوس...، في قضاء أبي الخصيب من محافظة البصرة...، ويرجع هذا الاختيار في أساسه إلى مزايا موقعه الجغرافي المتمثلة في امكانية تصدير منتجاته إلى الأسواق الاستهلاكية خارج العراق عن طريق النقل المائي الرخيص، إضافة إلى توزيع هذه المنتجات وتسويقها إلى المحافظات كافة"[4].

أما فيما يتعلق بإنتاجه فانه في ارتفاع نسبي مستمر في تلك الفترة، نظراً للطلب المحلي والخارجي انذاك ، وقد بلغت الكميات المنتجة لعامي 1974 – 1975، حوالي (23,958 طن) من سماد اليوريا و(89,487 طناً) من كبريتات الأمونيوم والتي تعد ذات اهمية كبيرة في الزراعة، فضلا عن تسويقه إلى جهات مختلفة، وكما مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1) الكميات المنتجة من صناعة الأسمدة في العراق وأنواعها وأماكن توزيعها وتصديرها داخل العراق وخارجه لعامي (1974 – 1975)[5].

الكميات المنتجة من مشروع أبي الفلوس لصناعة الأسمدة	حجم الكمية المنتجة/طن	جهة التصدير
(1) سماد اليوريا	8783	إلى الشركة العامة لاستيراد وتوزيع المواد الكيمياوية والتي بدورها سوقت (5218 طن) منها إلى التعاونيات الزراعية في بغداد
	4218	إلى التعاونيات الزراعية داخل العراق
	1779	تصدير إلى الهند
	14781	خزين في معامل الشركة
(2) كبريتات الأمونيوم	55103	إلى الشركة العامة لاستيراد وتوزيع المواد الكيمياوية والتي بدورها سوقت (36192 طناً) إلى بغداد
	26726	**إلى التعاونيات الزراعية المشتركة في العراق**
	341	**تصدير إلى الأردن**
	7416	**خزين في معامل الشركة**

(1) يقع حقل المشراق جنوب مدينة الموصل في محافظة نينوى شمال العراق، ويُعد من اكبر الحقول الكبريتية في العالم .
(2) فاروق العمري ،"الكبريت "،مجلة الجامعة ،العدد(15)، السنة الثانية ، 1 ايار 1972،ص56

(3) منطقة أبو الفلوس: منطقة واقعة على ضفة نهر شط العرب في قضاء أبي الخصيب يبعد مسافة (45 كم2) جنوب غرب من محافظة البصرة. ينظر: "أبو فلوس"، موقع المعرفة، تاريخ الزيارة16 كانون الاول 2024، على الرابط الالكتروني: https://www.marefa.org/

(4) اسماعيل عجم جوهر، "أضواء على صناعة الأسمدة في العراق"، مجلة الجامعة، العدد (6)، السنة العاشرة، آذار 1980، ص61.

(5) الشركة العامة لصناعة الأسمدة، الجداول الخاصة بأعداد السيارات العائدة للشركة، شعبة النقل، لسنة 1975؛ السجلات الخاصة بالمشتريات، الشركة العامة لصناعة الأسمدة، شعبة المشتريات، لعامي 1974 – 1975، نقلاً عن جوهر، المصدر السابق، ص62.

ثالثاً: اهتمامات مجلة الجامعة بصناعة السيارات في العراق:

سلطت مجلة الجامعة الضوء على أبرز الصناعات المهمة على نطاق العالم، ألا وهي صناعة السيارات إذ شجعت المجلة في مقالة نشرته تحت عنوان: "صناعة السيارات في العراق"، جاء فيها: "اهتمت الحكومة العراقية بهذه الصناعة، لأنها ستدخل في الكثير من المعادن المتوفرة في البلاد في جانب الانتاج الصناعي وتتميز صناعة السيارات باستهلاكها لعدد كبير من المواد الاولية المختلفة وبكميات كبيرة نسبياً ومن هذه المواد الحديد الصلب والنحاس والألمنيوم والرصاص والمطاط والأصباغ وغيرها من المواد التي تتكون منها السيارة، التي يزداد حجمها بعد صنعها من (5) إلى (6) اضعاف حجم الآلات والأدوات التي صنعت منها، وهذه الأدوات تتكون من مئات الأجزاء التي تتطلب صناعتها في معامل مستقلة"[1].

كما اوضحت المجلة ان تأسيس مصنع للسيارات يتطلب توافر عوامل عديدة اهمها تهيئة مساحة كبيرة من الأراضي السهلية لبناء مصنع السيارات وملحقاته، على ان يكون هذا المصنع في ضاحية لمركز مدني كبير، وعلى طريق رئيسي يتميز بكثافة نقل عالية، فضلاً عن توافر سوق محلي أو اقليمي متميز بحجمه الكبير وقدرته على استيعاب منتجات هذه الصناعة والناتجة عن الدخل المرتفع لسكانه فضلا عن رغباتهم المتزايدة في تملك السيارات الجديدة، وان يكون هذا المصنع قريبا من الصناعات الأخرى، لاسيما صناعة الآلات الميكانيكية باعتباره المجهز الرئيسي لصناعة السيارات بمختلف المواد التي تحتاجها[2]، وأضافت المجلة في المقالة نفسها ان هذه العوامل المحددة لتوطن ونمو صناعة السيارات يمكن ملاحظة تطبيق عملي لها في ناحية الاسكندرية[3]، كونها قريبة من مديرية شؤون السيارات التابعة للشركة العامة للصناعات الميكانيكية التي يمكن ان تزود المعمل بجملة من المواد، لاسيما أبدان وهياكل السيارات ووقوعها على طريق بري مهم يربط العاصمة بغداد بالعديد من المدن الواقعة في حوض الفرات الأوسط[4].

رابعاً: اهتمامات مجلة الجامعة بصناعة الألبان وتطويرها في العراق:

ان صناعة منتجات الالبان من الصناعات الزراعية الغذائية المهمة وذات صلة مباشرة بحياة المواطنين كافة، وترجع نشأة هذه الصناعة في العراق عام 1935، عندما تولى القطاع الخاص انشاء اول المصانع لصناعة بعض المنتجات المحدودة[5]، وبعدها قامت الحكومة العراقية بتأسيس أول مصنع للألبان عام 1956، كشركة حكومية تابعة إلى وزارة الصناعة والمعادن باسم (الشركة العامة لمنتوجات لألبان)، واخذت هذه الصناعة بالتطور وفقاً للحاجة المحلية عليها حتى بلغت ذروتها في عقد السبعينيات[6].

لم تكن المجلة غافلة عن مستقبل هذه الصناعة، وذلك من خلال مقالة نشرتها بعنوان: "مستقبل انتاج وصناعة الألبان"، جاء فيها: "تحتل صناعات الألبان مركزاً مهماً في قائمة التصنيف الانتاجي لاقتصاديات الكثير من دول العالم، فمثلاً فرنسا يصل انتاج الحليب الحيواني السنوي فيها إلى (30 مليون طن) تقدر قيمته بحوالي (2,1 مليار دينار عراقي)، ويرتبط بهذا الانتاج رأس المال الهائل المستغل في تربية وإيواء الماشية وزراعة الأرض بمحاصيل العلف...، وفي صناعة الأجهزة والمعدات والأدوات بالإضافة إلى رأس المال المستثمر في المصانع والمعامل العراقية..."[7]، وأوردت المجلة جدولاً أوضحت فيه الكمية المنتجة من الحليب في العراق وقارنتها بالدول المنتجة، كما مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) الكمية المنتجة من الحليب في العراق مقارنة بالدول المنتجة الأخرى لعام 1979[8].

البلد	الكمية المنتجة من الحليب مليون/طن
فرنسا	30
بريطانيا	12
كندا	8

(1) اسماعيل عجم جوهر، "صناعة السيارات في العراق"، مجلة الجامعة، العدد (2)، السنة العاشرة، تشرين الثاني 1979، ص70-71.
(2) المصدر نفسه، ص71.
(3) ناحية الاسكندرية: ناحية يتبع إداريا لقضاء المسيب في محافظة بابل وسط العراق تبعد 40 كم عن مدينة بغداد. ينظر: مناهل طالب حريجة، "التحليل المكاني للتركز السكاني وطرق قياسه في محافظة بابل للمدة (1987 – 2007)"، مجلة العلوم الانسانية، مج (33)، العدد (2)، جامعة واسط، حزيران 2015، ص628-634.
(4) لذلك احال مجلس التخطيط مشروع تجميع وتصنيع السيارات في الاسكندرية عام 1970 الى (شركة سافيم) الفرنسية بكلفة (5 مليون دينار). ينظر: د.ك.و، وزارة التخيط، تسلسل الملف 81/52:201، قرارات مجلس التخطيط، محضر جلسة مجلس التخطيط الثامنة، المنعقدة بتاريخ 6 تموز 1970، القرار رقم (1)، و40، ص52.
(5) اركان ريسان عباس، "الشركة العامة للمنتجات الغذائية: مصنع البان ابي غريب انموذجاً"، مجلة جامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مج (14)، العدد (58)، 2017، ص214.
(6) سوسن شاكر مجيد، "واقع صناعة الالبان في العراق والمعالجات"، مجلة الحوار المتمدن، العدد (6780)، الاول حزيران 2021، تاريخ الزيارة، 18 كانون الاول 2024، على الرابط الالكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=704883
(7) رياض محمد سليم محمود، "مستقبل انتاج وصناعة الألبان"، مجلة الجامعة، العدد (8)، السنة التاسعة، أيار 1979، ص38.
(8) محمود، المصدر السابق، ص38.

استراليا	7,5
نيوزيلندا	6
ايرلندا	3,5
مصر	2,3
العراق	0,5

لم تكتفي المجلة بنقل الكمية المنتجة من الحليب بل قامت بتحليل انتاجية الحليب في العراق مقارنة بالدول الأخرى، ويتضح من الجدول أعلاه ان مقدار انتاج الحليب في العراق عام 1979، بلغ (0,5 مليون طن) سنوياً، كما اشارت هذه الأرقام إلى حقيقة هامة الا وهي انخفاض انتاج الحليب في العراق، وذلك بسبب انخفاض انتاج الماشية من الحليب، فضلاً عن نقص اعدادها[1].

كما قدمت المجلة الحلول اللازمة من اجل تطوير انتاجية الحليب في العراق، إذ نشرت المجلة: "... من الممكن تطوير حجم انتاج الحليب من اصناف هذه الماشية في العراق والاستفادة منها في صناعات الألبان من خلال تحسين الحيوانات الموجودة حالياً باستيراد ماشية أجنبية أو تحسين الماشية المحلية أو بالأثنين معاً...، وتحسين مستوى التغذية والرعاية البيطرية للحيوانات، بالإضافة إلى انشاء الدولة لمزارع نموذجية لتربية الماشية والتي سوف تساهم بنسبة كبيرة في القطاع الزراعي وزيادة انتاج صناعات الألبان..."[2]، ثم بينت المجلة كمية الطاقة المنتجة من الحليب في ذلك الوقت وازدياد كمية انتاجها في المستقبل بعد افتتاح عدد من مصانع انتاج الحليب وكما موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3) يبين فيه الطاقات الانتاجية الحالية والمستقبلية لمصانع القطاع العام (الشركة العامة للألبان لعام 1979[3].

المصنع	الطاقة الانتاجية الحالية بالطن يومياً	كامل الطاقة الانتاجية المستقبلية بالطن يومياً	ملاحظات
أبو غريب في بغداد	300	-	
الموصل	20	60	
البصرة	-	40	فتح في ربيع عام 1979
الناصرية	-	20	فتح في عام 1979
العمارة	-	20	فتح في عام 1979
كربلاء	-	70	فتح خلال عام 1979
بلد	-	0,55 طن حليب أطفال مجفف	فتح في منتصف عام 1979
بغداد	**-**	**25 طن أيس كريم**	**فتح خلال النصف الثاني من عام 1979**

خامساً: مجلة الجامعة وصناعة المواد الانشائية في العراق:

يعد النشاط الصناعي للمواد الانشائية المنطلق الأساسي للتنمية الاقتصادية واستثماراً للموارد الطبيعية والبشرية، مما يسهل عملية بناء الدخل القومي، وزيادة مستوى معيشة السكان، فضلاً عن تطوير البنى التحتية والحياة الاجتماعية في المجتمع[4].

(1) المصدر نفسه، ص37-38.
(1) محمود، المصدر السابق، ص38
(2) المصدر نفسه، ص41؛ عباس، الشركة العامة للمنتجات الغذائية، ص211-218
(4) حسن محمد علي حسين المنكوشي، "التحليل الجغرافي لمنطقة الصناعات الانشائية الأولى في كربلاء"، مجلة العلوم الانسانية، مج (14)، العدد (4)، جامعة بابل، 2023، ص5351.

شغلت صناعة المواد الانشائية اهمية خاصة كونها تؤثر على مستوى التنفيذ لكافة المشاريع، وتميزت هذه الصناعة باعتمادها في معظم الاحيان على المواد الاولية المتوفرة محلياً، وبالتالي فان النمو فيها يعني استغلالاً متزايداً لخيرات العراق وموارده الاولية، لاسيما وانه بشكل عام كان يعاني من نقص كبير في المواد الانشائية، وذلك لنقص التخطيط لمستقبل هذه الصناعة[1].

تكونت المؤسسة العامة للصناعات الانشائية من ثمانية منشآت عام 1970، كما اوردتها مجلة الجامعة وهي[2] :

الشركة العامة للسمنت العراقية: تنتج السمنت العادي والمقاوم من معاملها التابعة لها في بغداد، والسدة، والكوفة، والفلوجة.

الشركة العامة للسمنت في الموصل: تنتج السمنت العادي من معمليها في منطقة حمام العليل وبادوش، وكذلك ينتج معمل بادوش الطابوق الجيري والكتل الكونكريتية.

الشركة العامة للسمنت في السماوة: تنتج السمنت العادي من معملها في محافظة السماوة.

الشركة العامة للسمنت في سرجنار: تنتج السمنت العادي المقاوم من معملها في سرجنار.

الشركة العامة للأسبست: تنتج الأنانبيب الاسبستية كما تنتج الأنانبيب البلاستيكية ويقع معملها في بغداد.

6.الشركة العامة للصناعات العقارية: تنتج الطابوق الطيني من معاملها في بغداد: (معمل القناة، 17 تموز، 14 تموز)، ومعمل طابوق بابل في محافظة بابل، كما تنتج هذه الشركة الكتل والأنابيب الكونكريتية والمنتجات الكونكريتية الجاهزة ويقع معملها في بغداد.

7.الشركة العامة لصناعات الزجاج في الرمادي: وتنتج الالواح الزجاجية والقناني والأدوات المنزلية.

8.شركة المواد البنائية في البصرة: تقوم بإدارة المشاريع المنتجة للمواد الانشائية كافة في محافظة البصرة، وتنتج الطابوق الجيري والثرمستون والأبنية الجاهزة والأنابيب الأسبستية والأعمدة الكونكريتية ،وتقسم صناعة المواد الانشائية في العراق الى مجموعتين اساسيتين هما:الصناعات الانشائية التقليدية ،والصناعات الانشائية الجديدة والمتطورة [3].

سادسا: مجلة الجامعة وصناعة السكر في العراق:

يرجع تاريخ صناعة السكر في العراق إلى زراعة بنجر السكر لأول مرة على نطاق تجريبي في عام 1937 في المنطقة الشمالية من العراق وتحديداً في الموصل والسليمانية، وقد بلغ معدل الانتاج (38 طن يومياً) بنسبة قليلة بلغت (17.5%)، واستمرت الزراعة التجريبية فيهما حتى وصلت معدلات الانتاج في عام 1955 الى (22.8 طن يومياً) في الموصل، و(54.4 طن يومياً) في السليمانية وشجعت هذه المعدلات على انتاج اول مصنع لبنجر السكر في الموصل عام1957 بطاقة انتاجية بلغت (800 طن يومياً)، أما انتاج البنجر السكري بلغت في عامي (1959 – 1960) بحدود (6,500 طن يومياً) ، وازدادت الطاقة الإنتاجية عام 1963 لمعمل الموصل إلى (3000 طن يومياً)[4].

ولاهمية هذه الزراعة في البلاد جرى توسيع معمل سكر الموصل عام 1967، بكلفة (4,721,220) دينار(5).

وفي عام 1970 تم انشاء مصنع اخر للسكر في السليمانية، ووصل انتاج البنجر السكري الى مستويات عالية في عامي (1970 – 1971). أما بالنسبة لزراعة قصب السكر فكانت زراعته لأول مرة في عام 1969، في حقول المجر الكبير في محافظة ميسان وبلغت المساحات المزروعة من قصب السكر فيها بمقدار (750 طن) [6]، ووفق ذلك اهتمت مجلة الجامعة بذكر المشاريع الصناعية التكاملية مع الزراعة نظرا لأهميتها في تطوير الاقتصاد والتنمية الاقتصادية في العراق، تأتي في مقدمتها صناعة قصب السكر، وذلك من خلال مقالة نشرتها جاءت بعنوان: "التكامل الزراعي الصناعي لمشروع سكر قصب ميسان"، جاء فيها: "تقوم المشاريع الصناعية الزراعية المتكاملة

(1) قاسم احمد العربيي، "صناعة المواد الإنشائية في العراق"، مجلة الجامعة، العدد (4)، السنة الخامسة، 1 شباط 1975، ص33-
(2) المصدر نفسه، ص35_36؛ ياسين حميد بدع المحمدي، "التحليل الجغرافي للصناعات الانشائية في محافظة نينوى"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مج (15)، العدد (1)، كانون الثاني 2008، ص534.

(4) للمزيد من التفاصيل حول الصناعات الانشائية في العراق ينظر : المحمدي ، "التحليل الجغرافي للصناعات الانشائية"، ص 534 ومابعدها.

(4) زحل رضا الحسيني، واخرون، "تحليل اقتصادي لواقع انتاج واستهلاك قصب السكر وبنجر السكر في العراق"، مجلة العلوم الزراعية العراقية، مج (42)، العدد (4)، جامعة بغداد، 2011، ص100.
(5) د.ك.و، وزارة التخيط، تسلسل الملف (40)، محضر جلسة مجلس التخطيط (21)، المنعقدة بتاريخ 9 تشرين الاول 1967،القرار رقم (1).
(6) الحسيني، المصدر السابق، ص96_100 .

بدور كبير في تطوير اقتصاديات مختلف الدول، وخاصة في تطوير اقتصاديات الدول النامية، حيث مثل هذه المشاريع تجمع بين مزايا وفوائد كل من الزراعة والصناعة، لذلك فإن التكامل الزراعي الصناعي يجب ان يعطى العناية الخاصة والأفضلية كلما كان ذلك ممكناً...، ولما كانت محافظة ميسان من المناطق التي تمتلك امكانيات زراعية كبيرة فقد ارتأت الحكومة العراقية انعاشها وتطويرها، وقررت انشاء مشروع سكر قصب ميسان في قضاء المجر الكبير، وقد بدئ بتنفيذه في عام 1964..."[1].

وأشارت المجلة قائلة: أن وزارة الزراعة العراقية وقعت في 12 شباط 1964، اتفاقية مع شركة (هواتيان اكرونومكس انترناشينال Huatian Acronomics International) وهي شركة أمريكية، كطرف استشاري لتنفيذ مشروع قصب السكر في قضاء المجر الكبير، وفي 12 حزيران 1964 اعدت هذه الشركة خطة شاملة حول امكانية تنفيذ مثل هذا المشروع في هذه المنطقة، نظراً لتوافر الطاقات الفنية والاقتصادية في القضاء، وفي الاول من كانون الثاني عام 1965، اخذت الشركة على عاتقها مسؤولية تنفيذ الجانب الزراعي من المشروع من حيث إصلاح الأرض، وانشاء نظام الري والبزل، واحالت الشركة عام 1967، الجانب الصناعي من المشروع والذي يتعلق بإنشاء مصنع السكر إلى شركة (جنرال امبيانتي General Ambiente) وهي شركة إيطالية، واصبح معمل السكر في شباط عام 1970 معداً لانتاج السكر الابيض من القصب[2].

وفي المقالة ذاتها اشادت مجلة الجامعة بمزرعة قصب السكر في ميسان بانها واحدة من اكبر المشاريع قائلة: "تعتبر مزرعة سكر قصب ميسان من مزارع الدولة ذات الانتاج الزراعي – الصناعي المنظم...، وكان إنشاء هذه المزرعة كأحد أكبر المشاريع الزراعية – الصناعية التنموية التي تقرر انشاؤها لانعاش المنطقة، وعليه فان الحكومة العراقية سيطرت على قسم كبير من الاراضي الصالحة للزراعة في قضاء المجر الكبير تقدر بحوالي (47,000 دونم)، لتكون مزرعة لانتاج المادة الاولية الرئيسة التي يحتاجها معمل السكر"[3].

وعبرت المجلة عن أهمية انشاء هذا المصنع لسد الحاجة المحلية، فضلاً عن كون مادة السكر من المواد الغذائية المهمة، إذ ذكرت ما نصه: "ان عملية التصنيع في العراق تشير إلى تحول البلاد من مجتمع متأخر ذي طابع زراعي متخلف إلى مجتمع متطور ذي طابع زراعي صناعي معاً، بفسح المجال للقطاع الزراعي لتشكيل الجانب الأكبر من الدخل القومي، وبخلق صناعة متقدمة مزودة بالتكنولوجية الحديثة، ان صناعة السكر تستخدم قصب السكر مدخلاً رئيساً، وتعتبر هذه الصناعة مهمة جداً بسبب كون مادة السكر من المواد الغذائية المهمة للشعب العراقي، وعليه فأن الحكومة تحاول سد هذه الحاجة بزيادة عدد المصانع التي تنتج هذه المادة من الطاقة المخطط لها في عام 1975، وان للمشروع خطة مستقبلية لزيادة انتاج السكر المستخرج من القصب السكري المحلي لكي يصل إلى (36,000 طن) في عام 1980، وهذا معناه مضاعفة الانتاج إلى (3,5 مرات) عن انتاج عام 1975"(4)، كما مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4) الخطة الخمسية للمدة ما بين عام (1975 – 1980) لانتاج السكر الأبيض المعتمد على القصب السكري المحلي[5].

السنة	الانتاج (طن)
1976 – 1975	15,200
1977 – 1976	17,600
1978 – 1977	27,200
1979 – 1978	31,200
1980 – 1979	36,000

يلاحظ مما سبق نجاح الخطة الخمسية بين عامي (1975-1980) في انتاج السكر الابيض المعتمد على القصب السكري المحلي ، فبعد ان بلغ انتاجه (15,200) طن في عام 1975-1976 اصبح (36,000) طن عام 1979-1980 .

(1) داؤد سليم عجاج، "التكامل الزراعي الصناعي لمشروع سكر قصب ميسان"، مجلة الجامعة، العدد (3)، السنة التاسعة، كانون الثاني 1979، ص70.
(2) عجاج، المصدر السابق، ص70-71.
(3) المصدر نفسه، ص71-72.
(4) عجاج، المصدر السابق، ص71-72.
(5) المصدر نفسه، ص74.

سابعاً: مجلة الجامعة وصناعة الطاقة الكهربائية عبر الخلايا الشمسية في العراق:

يعاني العراق من ازمة حادة في توفير الطاقة الكهربائية على الرغم من توجه الحكومة العراقية في بداية عقد سبعينات القرن الماضي لبناء الصناعات الخاصة بالمحطات البخارية وسط تزايد الاستهلاك(1)، وينطبق على الشمس ما ينطبق على غيرها من المصادر الاخرى للطاقة الصناعية، إذ تعد الطاقة الشمسية مادة خام يصعب استخدامها إلا بعد اتباع الاساليب العلمية الصحيحة المؤدية لهذا الغرض(2). لذلك اخذت مجلة الجامعة في سنتها الثانية عشرة في شهر كانون الثاني عام 1982، تشير إلى موضوع في غاية الأهمية للإنتاج الصناعي للطاقة الكهربائية، من مصادر الطاقة الشمسية، عبر الخلايا الشمسية الصناعية، وذلك في مقالة نشرتها جاءت بعنوان: "الخلايا الشمسية وآفاق المستقبل"، ذكرت فيها ما نصه: "نظراً للنضوب المتسارع للاحتياطات المعروفة من موارد الطاقة كالفحم والغاز الطبيعي، والقلق المتزايد على البيئة نتيجة انتشار محطات الطاقة النووية وارتفاع اسعار الطاقة، فقد استحوذت الطاقة الشمسية مؤخراً اهتمام كبير من قبل دول كثيرة لكونها مصدراً نظيفاً وهاماً للطاقة وغير قابل للنضوب على المدى البعيد، وقد استغلت الطاقة الشمسية للحصول على طاقة كهربائية مباشرة باستخدام الخلايا الشمسية..."(3).

وأكدت مجلة الجامعة في مقال اخر عن اهمية استغلال الطاقة الشمسية(4) في شهر آذار عام 1982، جاء بعنوان: "الشمس ومسألة الطاقة" بينت أهمية الطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية، إذ ذكرت فيها ما نصه: "إن الشمس هي من اهم مصادر الطاقة في العالم إلا أن تأخر استثمارها فعلياً أدى إلى وجود حاجز ضبابي في هذا المضمار...، ولعل السبب في ذلك هو منافسة الوقود الصناعي العضوي (النفط) الذي كان ذو ثمن شبه مجاني، إلا ان ذلك لم يدم طويلاً إذ سرعان ما فتر عزم هذه المنافسة عندما اصبح سعر النفط في ازدياد مضطرد، فضلاً عن وجوده باحتياطات محدودة تدفع إلى القلق على مستقبل هذا المصدر من الطاقة، إذ نشأ اهتمام جدي بمصادر الطاقة البديلة وبشكل خاص الطاقة الشمسية، ويعتبر عام 1973، هو البداية الواضحة المعالم لاهتمام الدول الصناعية بهذا المصدر..."(5).

الخاتمة

يمكن أن نستنتج من مجلة الجامعة والأوضاع الصناعية في العراق (1971 _ 1982) الحقائق الاتية

1. يتضح من خلال هذا البحث إن العراق خلال فترة (1971 _1982) شهد نهضة صناعية واقتصادية مهمة ،لاسيما بعد تأميم النفط الذي وفر للدولة امكانيات كبيرة لتطوير قطاعات متعددة .

2. بينت مجلة الجامعة أهمية الكبريت في دعم الاقتصاد العراقي بعد اكتشافه في حقل المشراق عام 1972، مشيرة إلى دخوله كعنصر استراتيجي في الصناعات الكيميائية .

3. تناولت المجلة أهمية صناعة السيارات في العراق ،موضحة أنها تعتمد على مواد أولية محلية وتساهم في تنشيط قطاعات صناعية أخرى .وبينت أن تأسيس مصنع للسيارات يحتاج إلى موقع واسع قريب من طرق النقل والمراكز الصناعية ،وقدمت ناحية الاسكندرية كمثال مناسب لذلك .

4. تناولت المجلة تطور صناعة الألبان في العراق منذ بداياتها عام 1935، وتأسيس أول مصنع حكومي عام 1956 ،وسلطت المجلة الضوء على ضعف إنتاج الحليب مقارنة بالدول الاخرى ،وقدمت مقترحات لتطوير الصناعة ،كاستيراد ماشية محسنة ، وتحسين الرعاية البيطرية ،وإنشاء مزارع نموذجية لزيادة الانتاج .

5. شهد قطاع الصناعة الانشائية توسعا واضحا نظرا لحاجة العراق الى بنية تحتية متطورة تواكب الطفرة الاقتصادية اذ تم إنشاء مصانع لإنتاج الاسمنت ،والطابوق ،والانابيب الكونكريتية ،والحديد الانشائي .

6. تناولت مجلة الجامعة صناعة السكر، وهي إحدى الصناعات الزراعية الهامة ، إذ كان لها تأثيرها الكبير على الانتاج الزراعي وتحسين فرص العمل في المناطق التي تركز على زراعة القصب .

(1) رحمن رباط الايدامي، زينب جبار فرج الزركاني، "الامكانات الجغرافية لاستثمار الطاقة الشمسية في العراق"، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، مج (15)، العدد (3)، 2022، ص1.
(1) بشرى ياسين رمضان ،"مصادر الطاقة المتجددة وتطبيقاتها التنموية في العراق"،مجلة مداد الاداب ،عدد خاص بمؤتمر قسم الجغرافيا ،جامعة البصرة ،2023 ،ص 851_852.
(2) مروان أحمد الفهاد ،"الخلايا الشمسية وافاق المستقبل "، مجلة الجامعة ، العدد (4)،السنة الثانية عشرة ،كانون الثاني 1982،ص 49.
(3) أظهرت بعض الكتابات الصادرة في السبعينات اهتماما مبكرا بامكانية اعتماد الطاقة الشمسية كمصدر بديل ومستقبلي للطاقة في العراق، وقد طرحت حينها رؤى طموحة في هذا المجال، إلا ان هذه التطلعات لم تُترجم الى خطوات عملية، مما يعكس فجوة واضحة بين التوجهات العلمية المطروحة آنذاك والواقع التنفيذي الذي لم يواكب تلك الطروحات.
(5) مروان احمد الفهاد، "الشمس ومسألة الطاقة" مجلة الجامعة، العدد (6)، السنة الثانية عشرة، آذار 1982، ص43

7. أشارت المجلة ايضا الى أهمية الطاقة الشمسية في حل أزمة الكهرباء بالعراق منذ بداية الثمانينات ، مؤكدة انها طاقة نظيفة لا تنضب واوضحت ان الاعتماد السابق على النفط الرخيص أخر استثمارها ،لكن ارتفاع أسعار النفط زاد من الاهتمام بها كمصدر بديل للطاقة .

8. تُظهر هذه الجهود ان العراق في تلك المرحلة كان يعمل على بناء قاعدة صناعية متينة تعتمد على موارده المحلية وتخدم تطلعاته في التقدم والاستقلال الاقتصادي .

Refronces :

57. "Abu Flous," *Marefa Website*, available at: https://www.marefa.org
20. Abbas, Arkan Risan, *"The General Company for Food Products: Abu Ghraib Dairy Plant as a Model"*, Journal of Al-Mustansiriya University for Arab and International Studies, Vol. (14), No. (58), 2017.
17. Abbas, Safaa Kazem, *The Nationalization of Iraqi Oil (1972–1975): A Historical Study*, Master's Thesis, College of Education, University of Wasit, 2017.
21. Abdul-Ghani, Jaafar, *"Oil and Its Impact on the National Movement and the*
22. Abdul-Ghani, Jaafar, *"Oil and Its Impact on the National Movement and the Development of the Iraqi Economy: The Necessity of Focusing on Industrial and Agricultural Sectors"*, *Oil and Development Journal*, Issue (11), Baghdad, 1976.
56. Abdul-Kafi, Ismail Abdul-Fattah, *The Concise Encyclopedia of Political Terms (Arabic–English)*, National Council for Culture, Arts and Letters, (Kuwait, 2005).
23. Ajaj, Dawood Salim, *"Agricultural-Industrial Integration of the Maysan Sugarcane Project"*, *Al-Jami'a Journal*, Issue (3), Year 9, January 1979.
24. Al-Abbas, Qasim Ahmed, and Hameed Majeed Al-Bayati, *"The Nationalization of Iraqi Oil and Its Economic Dimensions"*, *Oil and Development Journal*, Issue (11), Baghdad, 1976.
25. Al-Araibi, Qasim Ahmed, *"The Construction Materials Industry in Iraq"*, *Al-Jami'a Journal*, Issue (4), Year 5, February 1, 1975.
9. Alawi, Ibrahim, *Iraqi Petroleum and National Liberation*, Dar Al-Tali'a for Printing and Publishing, (Beirut, 1967).
26. Al-Dabbagh, Abbas Hussein, *"Our Oil and the Monopolistic Companies"*, *Al-Jami'a Journal*, Issue (17), Year 2, 1973.
27. Al-Fahhad, Marwan Ahmed, *"Solar Cells and the Future Outlook"*, *Al-Jami'a Journal*, Issue (4), Year 12, January 1982.
28. Al-Fahhad, Marwan Ahmed, *"The Sun and the Energy Issue"*, *Al-Jami'a Journal*, Issue (6), Year 12, March 1982.
29. Al-Hadithi, Saifuddin Mohammed, *"Oil in Iraq Between Historical Realities and the Shifts of Politics and Economy"*, *Dananir Journal*, Vol. (1), No. (3), Iraqi University, 2013.
10. Al-Hasani, Abdul Razzaq, *History of Iraqi Ministries*, General Directorate of Cultural Affairs, (Baghdad, 1988).
30. Al-Husseini, Al-Badri, Al-Wasiti, Zohal Ridha, Basim Hazem, and Raja Toma, *"Economic Analysis of Sugarcane and Sugar Beet Production and Consumption in Iraq"*, *Iraqi Journal of Agricultural Sciences*, Vol. (42), No. (4), University of Baghdad, 2011.
31. Al-Idami, Rahman Rabat, and Zainab Jabbar Faraj Al-Zarkani, *"Geographical Potentials for Solar Energy Investment in Iraq"*, *Uruk Journal of Human Sciences*, Vol. (15), No. (3), 2022.

32. Al-Janabi, Mohammed, Abdul Sattar Shanain, and Raghad Hameed, *"Oil Policy in Iraq (1968–1979)"*, *Journal of the College of Education for Women for Humanities*, Vol. (16), No. (31), University of Kufa, 2022.
33. Al-Jubouri, Fares Mahmoud Faraj, *"The Nationalization of Oil in Iraq in 1972 and the Position of the Gulf States"*, *Frahidi Arts Journal*, Issue (2), Year 1, University of Tikrit, 1982.
34. Al-Khalidi, Fatima Ayoub Yaqoub Yousif, *"Stages of the Oil Industry in Iraq: A Geographical Study"*, *Nasq Journal*, Vol. (38), No. (5), Baghdad, June 30, 2023.
35. Al-Mankoushi, Hassan Mohammed Ali Hussein, *"Geographic Analysis of the First Construction Industries Zone in Karbala"*, *Journal of Human Sciences*, Vol. (14), No. (4), University of Babylon, 2023.
36. Al-Mashat, Mohammed, *"Economic Independence and Oil Nationalization"*, *Al-Jami'a Journal*, Issue (4), Year 6, January 1976.
37. Al-Mohammadi, Yassin Hameed Bada', *"Geographical Analysis of the Construction Industries in Nineveh Governorate"*, *University of Tikrit Journal for Human Sciences*, Vol. (15), No. (1), January 2008.
38. Al-Omari, Farouq, *"Sulfur"*, *Al-Jami'a Journal*, Issue (15), Year 2, May 1972.
39. Al-Sabbahi, Aidan Shbeeb Salim, *"The British–American Struggle Over Iraqi Oil During the Monarchical Era"*, *College of Education Journal*, 11th International Scientific Conference, University of Wasit, April 2019.
40. Al-Samarrai, Nouri, *"Attempts of American Capital to Penetrate the Ottoman Empire Before World War I"*, *Arab Historian Journal*, Issue (30), Baghdad, 1986.
18. Al-Samarrai, Ziyad Fadel Abdullah, *Spatial Variation of the Oil Extraction and Refining Industries in the North Oil Company and Refineries*, PhD Dissertation, College of Education, University of Tikrit, 2020.
41. Al-Sammak, Al-Jandari, Mohammed Azhar, and Ibrahim, *"Oil Economics and Oil Policy"*, *Al-Jami'a Journal*, Issue (8), Year 10, May 1980.
42. Al-Sammak, Mohammed Azhar, *"The Relative Importance of the Petroleum Refining Industry in Iraq Compared to the Middle East Region"*, *Al-Jami'a Journal*, Issue (7), Year 6, April 1976.
43. Al-Shallal, Faraqad Dawood Salman, *"The Emergence and Development of Oil Refining Industry in Iraq Until 1990"*, *Historical Journal*, Issue (39), University of Basra, June 2019.
11. Al-Shawwaf, Abdul Latif, *On the Oil Issue in Iraq*, Publications of Dar Al-Maktabah Al-Asriyyah, (Beirut, n.d.).
44. Al-Taie, Abdul Razzaq Khalaf Mohammed, *"The Iraqi Oil Industry: Reality and Aspirations"*, *Center for Regional Studies Journal*, Vol. (8), No. (26), Mosul, n.d.
5. Arab Documentation Center, Arab World Files, Iraq – Oil – 2 – Exploration, Issue No. (1804/2), Document No. (1358), Beirut, August 22, 1979.
6. Arab Documentation Center, Arab World Files, Iraq – Oil – Northern Oil Fields, Document No. (1358), Issue No. (1804), Beirut, August 22, 1979.
7. Arab Documentation Center, Arab World Files, Iraq: Iraq Petroleum Company, Issue No. (1802/1), Document No. (1339), Beirut, August 1979.
8. Arab Documentation Center, Arab World Files, Iraq: Nationalizations – Production – Exports, Issue No. (1802/1), Document No. (1339), Beirut, August 1979.

45. Editorial Board of *Al-Jami'a Journal*, *"President Ahmed Hassan Al-Bakr Announces the Nationalization of the Iraq Petroleum Company in the Name of the People"*, *Al-Jami'a Journal*, Issue (18), Year 2, June 15, 1972.
46. Fadel, Abdullah Ziyad, *"Spatial Variation in Crude Oil Production in the North Oil Company (1999–2019)"*, *Frahidi Arts Journal*, Vol. (13), No. (46), College of Education, University of Tikrit, June 2021.
1. H.B.D., Ministry of Planning, File No. 201: 81/52, Decisions of the Planning Council, Minutes of the Eighth Session of the Planning Council held on July 6, 1970, Decisions No. (1) and (40).
2. H.B.D., Ministry of Planning, File No. 201: 98/52, Decisions of the Planning Council, Minutes of the Twenty-Seventh Session of the Planning Council held on November 24, 1973, Decisions No. (6) and (30).
3. H.B.D., Ministry of Planning, File No. 22,91/520201, Decisions of the Planning Council for the year 1972, Revised Investment Program for the year 1972–1973, Fifth Session of the Planning Council held on June 12, 1972, Decision No. (1).
4. H.B.D., Ministry of Planning, File No. 40, Decisions of the Planning Council, Minutes of the Twenty-First Session of the Planning Council held on October 9, 1967, Decision No. (1).
47. Hareeja, Manahil Talib, *"Spatial Analysis of Population Concentration and Its Measurement Methods in Babil Governorate (1987–2007)"*, *Journal of Human Sciences*, Vol. (33), No. (2), University of Wasit, June 2015.
12. Hassan, Yahya Hamoud, *Studies in the Iraqi Economy*, Dar Al-Saqi, (n.p., 2012).
13. Ibrahim, Basel, and Ahmad Nizam Al-Din, *Oil Technology*, Publications of the University of Damascus, (Damascus, n.d.).
55. *Iraqi Gazette* (*Al-Waqa'i' Al-'Iraqiya*), Issue No. 1842, February 15, 1970.
14. Jalili, Abdul Rahman, *Lectures on the Economics of Iraq*, League of Arab States, (Cairo, 1955).
48. Jawhar, Ismail Ajjam, *"Insights on the Fertilizer Industry in Iraq"*, Al-Jami'a Journal, No. (6), Year 10, March 1980.
49. Jawhar, Ismail Ajjam, *"The Automobile Industry in Iraq"*, Al-Jami'a Journal, No. (2), Year 10, November 1979.
15. Longrigg, Stephen Hemsley, *Modern Iraq: 1900–1950*, Translated by: Salim Taha Al-Tikriti, (Baghdad, 1988).
50. Mahmoud, Riyadh Mohammed Salim, *"The Future of Dairy Production and Industry"*, *Al-Jami'a Journal*, Issue (8), Year 9, May 1979.
58. Ministry of Oil, South Refineries Company, available at: https://www.src.gov.iq/#gsc.tab=0
51. Mohammed Azhar Al-Sammak, *"Production Economics in the Oil Industries"*, *Al-Jami'a Journal*, Issue (9), Year 10, June 1980.
52. Mohammed Azhar Al-Sammak, *"The Role of Oil in Economic Development and the Transformation of Arab Society"*, *Al-Jami'a Journal*, Issue (8), Year 11, May 1981.
53. Munif, Abdul Rahman, *"The Nationalization of Iraqi Oil"*, *Oil and Development Journal*, Issue (9), Baghdad, June 1976.
54. Ramadan, Bushra Yassin, *"Renewable Energy Sources and Their Developmental Applications in Iraq"*, *Madad Al-Adab* Journal, Special Issue for the Geography Department Conference, University of Basra, 2023.

59. Saad Al-Sammak, *"Establishment of the Basra Refinery"*, *Al-Sabah Newspaper*, Baghdad, Issue dated September 26, 2020, available at: https://alsabaah.iq/31545-html
19. Salem, Haider Sameer, *The Political Situation of Iraqi Kurds During the Presidency of Ahmed Hassan Al-Bakr (1968–1979)*, Master's Thesis, College of Arts, University of Basra, 2019.
60. Sawsan Shaker Majid, *"The Reality of the Dairy Industry in Iraq and Its Remedies"*, *Al-Hiwar Al-Mutamaddin*, Issue (6780), June 1, 2021, available at: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asb?aid=7.4883
16. Suleiman, Hikmat Sami, *Iraq's Oil: A Political and Economic Study*, Dar Al-Yaqatha for Authorship, Translation, and Publishing, (Damascus, 1958).